

التباينات في موضوع مشترك: النهج المعاصرة في جهود إرساء الاستقرار الدولية

الدكتور فيكتور جيرفيس - باحث أول، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية
أكتوبر 2018

معظم الحالات لا تزال الوثائق الإطارية الرئيسية التي تم إعدادها عن هذا الموضوع تتسم بالغموض حول نطاق وأهداف إرساء الاستقرار.

يقع في قلب هذه المعضلة الخلاف حول ما إذا كان تعريف إرساء الاستقرار ينبغي أن يقتصر على المعنى الضيق بحيث يتمثل في إدارة الأزمات الحادة، أو المعنى الواسع بحيث يضع هشاشة الدولة باعتبارها التحدي الرئيس. ويتسبب هذا الخلاف في قدر لا بأس به من الاضطراب حول طبيعة المهمة والأهداف المطلوب تحقيقها.

لكن بعد تجربة العراق وأفغانستان، هناك في الوقت الحاضر اتجاه واضح نحو وضع أهداف أكثر واقعية وأقل طموحاً لأنشطة إرساء الاستقرار. وفي هذا التصور فإن إرساء الاستقرار ليس نهجاً للوقاية من الصراعات وليس علاجاً لهشاشة مؤسسات الدولة على المدى البعيد، وإنما مجموعة من التدابير الاستثنائية لبناء قدرة الدولة على مواجهة الأزمات وتمهيد الطريق أمام التعافي طويل الأجل.

حتى المفهوم الضيق لا يمكن أن يستند إلى رؤى قصيرة المدى أو جداول زمنية جامدة. في الحقيقة لا توجد فترة محددة سلفاً لعمليات إرساء الاستقرار؛ فقد تستغرق فترات تتراوح بين أشهر إلى سنوات. ولهذا يعتمد النجاح في عمليات إرساء الاستقرار اعتماداً شديداً على مدى قوة الإرادة السياسية والاستثمار السياسي الضروريين لبذل جهود مخططة، وممتدة (في بعض الأحيان).

كيف يمكن أن تدعم دول الخليج العربي جهود إرساء الاستقرار الإقليمي:

يمكن أن تنظر دول الخليج العربي التي لديها خبرة المساهمة في جهود إرساء الاستقرار الإقليمي إلى بحث السبل لصياغة الترتيبات المؤسسية اللازمة للإعداد لأنشطة إرساء الاستقرار وتصميمها وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها.

بينما لا يوجد، من حيث المبدأ، حل وحيد هو "الأفضل" لأنه يتم صياغة كل نهج يشمل الحكومة بأسرها طبقاً للثقافة السياسية الخاصة والإطار القانوني والموارد المالية للحكومة ما، إلا أن التركيز يجب أن ينصب على وضع السياسات والنظم التي تساعد في تعزيز التنسيق بين الدفاع، والأمن، والدبلوماسية، والتنمية.

بالمثل فإن دول الخليج العربي يمكن أن تنظر بعين الاعتبار إلى تدريب كادر من موظفي الحكومة لكي يعملوا على موضوعات إرساء الاستقرار أو في الدول التي تضربها الصراعات. كما يمكن تدعيم هذه الجهود من خلال إعداد قائمة بالموظفين الذين لديهم المهارات والتدريب والخبرات اللازمة للمشاركة في إرساء الاستقرار، وذلك لضمان تنفيذ عمليات إرساء الاستقرار في وقتها المناسب ومشاركة من لديهم الخبرات فيها. ومن المهم أيضاً أن يغطي المحتوى التدريبي متطلبات تخطيط وتنفيذ عمليات إرساء الاستقرار في مجموعة واسعة من سياقات اضطراب الاستقرار.

شهدت السنوات الماضية توسعاً سريعاً في أنشطة إرساء الاستقرار، ويرجع ذلك إلى النظرة الواسعة إلى إرساء الاستقرار بأنه أكثر واقعية وأقل تكلفة في التصدي للواقع المعقد الناجم عن فشل الدولة في القيام بوظائفها، ولهذا برز إرساء الاستقرار كمنطلق جديد لإعادة التفكير في طبيعة المشاركة في البيئات الهشة.

في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كذلك، تتنامى فيها الرغبة نحو إرساء الاستقرار. ولما كانت دول الخليج العربي تبدي اهتمامها بنشر الاستقرار الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإنها تظهر على وجه التحديد رغبة متزايدة نحو تطوير الأدوات التي تحتاج إليها لدعم جهود بناء الدول وبناء السلام والتنمية في الدول التي تضربها الصراعات في مختلف أنحاء المنطقة.

مع هذا وبالرغم من الشعبية التي يحظى بها إرساء الاستقرار إلا أن حدود التصورات النظرية والبرامج التي يقوم عليها إرساء الاستقرار لا تزال - بما يثير الدهشة - فضفاضة في شكلها ومضمونها. وحقاً لا يزال من غير الواضح إلى حد بعيد ما المقصود بإرساء الاستقرار، وما الهدف منه، ومتى يبدأ أو متى ينتهي.

ورغبة في تكوين رؤية أكثر وضوحاً عما يميز إرساء الاستقرار عن المفاهيم والممارسات المنافسة له، يبدو من المفيد أن نلقي نظرة على عدد من المحاولات الدولية لصياغة إطار نظري ومؤسسي لأنشطة إرساء الاستقرار. تعرض هذه الورقة البحثية تحديداً تجربة أربع دول بأوروبا والمحيط الأطلسي في قيادة جهود إرساء الاستقرار وهي (المملكة المتحدة، وكندا، والولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا). وتبحث الورقة أيضاً ممارسات إرساء الاستقرار لدى المنظمات الدولية الرئيسية (الاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، والناو).

يشمل إرساء الاستقرار، في جوهره، شدد وتعبئة مجموعة من الموارد والتدابير العسكرية والسياسية والتنموية والإنسانية. ولكي تنجح هذه التدابير على أرض الواقع، فإن معظم الحكومات تتبنى نهج الحكومة بأسرها، والذي يعتمد على إنشاء مجموعة متنوعة من الهياكل وآليات التنسيق بين مختلف الجهات الحكومية لتخطيط وإدارة أنشطة إرساء الاستقرار.

عند النظر إلى الخبرات الحكومية الواردة في هذه الورقة البحثية، يتضح أنها واجهت عادة ثلاثة عوائق رئيسية وهي: (١) ثغرة إستراتيجية (٢) ثغرة مدنية (٣) ثغرة ثقافية. وفي حين أن القيادة الفعالة تبدو عنصراً رئيسياً في التصدي للثغرات المحتملة في الرؤية الإستراتيجية إلا أن الثغرتين المدنية والثقافية تحتاجان إلى مشاركة أطول أمداً في جميع قطاعات الحكومة.

بجانب هذه الابتكارات المؤسسية، أصدرت الحكومات عدداً متنوعاً من الوثائق لتكون بمثابة الأساس لتحديد الخيارات الإستراتيجية والتنفيذية التي تتخذها فيما يخص أنشطة إرساء الاستقرار. ولكن في

- يجب كذلك أن يتم تقييم جهود إرساء الاستقرار تقييماً صارماً. ولا بد من استخلاص الدروس المستفادة من العمليات السابقة وتطبيقها في عمليات إرساء الاستقرار في المستقبل. ولهذا يجدر تسليط الضوء على أهمية صياغة ترتيبات فعّالة لقياس مدى فاعلية برامج إرساء الاستقرار.
- أخيراً، من المهم للغاية أن تحدد دول الخليج العربي مفهومها عن إرساء الاستقرار بدقة، بما في ذلك نطاق وأهداف هذه الأنشطة. ويساعد ذلك تحديداً في توضيح الغاية التي تهدف جهود إرساء الاستقرار إلى تحقيقها ومناطق التركيز الجغرافي لهذه الجهود.
- بذلك وفي ضوء الدروس المستفادة من عمليات إرساء الاستقرار السابقة فإن دول الخليج العربي يمكن أن تدرس تبني نهج أكثر ضيقاً يركز على الجهود الرامية إلى الانتقال من أوضاع الأزمات الحادة وأعمال العنف واسعة النطاق في الدول التي تضربها الصراعات. بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تشمل هذه الدول في الوقت الحاضر اليمن، وليبيا، وسوريا، والصومال، والعراق.